الأمم المتحدة

FCCC/PA/CMA/2025/5

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: General
8 October 2025
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس

الدورة السابعة

بيليم، 10–21 تشرين الثاني/نوفمبر 2025

البند 10(و) من جدول الأعمال المؤقت

المسائل المتعلقة بالتمويل

التقرير التجميعي والتوليفي للبلاغات التي تُقدَّم كل سنتين بشأن المعلومات المتعلقة بالفقرة 5 من المادة 9 من اتفاق باريس وتقرير موجز عن حلقة العمل التي تُعقد أثناء الدورة بشأن تلك البلاغات

حلقة العمل الثالثة لفترة السنتين المعقودة أثناء الدورة بشأن المعلومات التي يتعيّن على الأطراف تقديمها وفقاً للفقرة 5 من المادة 9 من اتفاق باريس

تقرير موجز مقدم من الأمانة*

موجز

يوجز هذا التقرير حلقة العمل الثالثة لفترة السنتين المعقودة أثناء الدورة بشأن بلاغات فترة السنتين المتعلقة بالمعلومات المقدمة بموجب الفقرة 5 من المادة 9 من اتفاق باريس، التي جرت بالاقتران مع الدورة الثانية والستين لكل من الهيئتين الفرعيتين. وتقاسم المشاركون التجارب والدروس المستفادة في سياق إعداد واستخدام المعلومات الواردة في البلاغات الثالثة لفترة السنتين، فضلاً عن تقرير التجميع والتوليف، بما في ذلك كيفية تناول جوانب التحسين وفقاً للمقرر 13/م أت–5. وناقش المشاركون أيضاً كيفية صقل وتحسين بلاغات فترة السنتين، وما إذا كان من شأن تحديث فئات المعلومات الواردة في مرفق المقرر 12/م أت–1 أن يساعد في ذلك. وناقش المشاركون أيضاً الدروس التي يمكن استخلاصها من البلاغات الثالثة لفترة السنتين لكي يُسترشد ويُستعان بها في قياس التّقدم المحرز في الحصيلة العالمية المشار إليها في المادة 14 من اتفاق باريس، بمراعاة المقررات الأخيرة، وتناولوا كذلك الجوانب التي تتطلب توجيهات سياسية، بما في ذلك في سياق الحوار الوزاري الرفيع المستوى الثالث لفترة السنتين المتعلق بالتمويل المناخي الذي سيجري في الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس.

* قُدِّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن إرادة المكتب المقدم للتقرير.

الرجاء إعادة الاستعمال

قائمة المختصرات

مؤتمر/اجتماع أطراف باريس	مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس
الهدف الجديد للتمويل	الهدف الكمي الجماعي الجديد المتعلق بالتمويل المناخي

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

1- خلص مؤتمر/اجتماع أطراف باريس في دورته الأولى إلى ما يلي في سياق تحديده للمعلومات التي يتعيّن على الأطراف تقديمها وفقاً للفقرة 5 من المادة 9 من اتفاق باريس:

(أ) سلّم بأهمية إمكانية التنبؤ بالدعم المالي الموجه لتنفيذ اتفاق باريس وبأهمية وضوح المعلومات المتعلقة بهذا الدعم؛

(ب) أكد من جديد أن البلدان المتقدمة الأطراف مُطالَبة بتقديم بلاغات كل سنتين بشأن المعلومات المحددة الواردة في مرفق المقرر 12/م أت-1، وشجّع الأطراف الأخرى التي تقدم الموارد على الإبلاغ عن هذه المعلومات كل سنتين على أساس طوعي؛

(ج) طلب إلى الأمانة أيضاً أن تُعدّ، ابتداءً من عام 2021، تجميعاً وتوليفاً للمعلومات الواردة في بلاغات فترة السنتين[1]، كي ينظر فيهما مؤتمر/اجتماع أطراف باريس ومؤتمر الأطراف؛

(د) طلب إلى الأمانة أيضاً أن تنظم مرة كل سنتين حلقات عمل أثناء الدورة ابتداءً من السنة التي تلي تقديم البلاغات الأولى لفترة السنتين، وأن تُعِدّ تقريراً موجزاً عن كل حلقة عمل؛

(هـ) قرر عقد حوار وزاري رفيع المستوى كل سنتين بشأن التمويل المناخي، ابتداءً من عام 2021، يُسترشَد فيه - في جملة أمور - ببلاغات فترة السنتين والتقارير الموجزة المتعلقة بحلقات عمل فترة السنتين التي تعقد أثناء الدورة[2].

2- ورحب مؤتمر/اجتماع أطراف باريس في دورته 5 بالبلاغات الثانية لفترة السنتين التي قُدِّمت ودعا الأطراف إلى مراعاة الجوانب التالية عند إعداد بلاغاتها الثالثة لفترة السنتين المقدمة في عام 2024، حسب الاقتضاء:

(أ) المعلومات المتعلقة بحالة المستويات المتوقعة للتمويل المناخي الواردة في البلاغات السابقة لفترة السنتين؛

(ب) المعلومات المتعلقة بالتحديات والقيود التي تعترض تقديم معلومات مسبقة، لا سيما من منظور متطلبات الميزانية والمتطلبات التشريعية التي تحكم تخصيص مدفوعات عامة للتمويل المناخي والموافقة عليها؛

(ج) المعلومات التي توضح كيفية استجابة المعلومات المسبقة لاحتياجات البلدان النامية الأطراف في مجال التنفيذ، وفقاً لما يرد في مساهماتها المحددة وطنياً وبلاغاتها المتعلقة بالتكيف وغيرها من الخطط الوطنية؛

(د) المعلومات المتعلقة بالجهود المبذولة من أجل تحقيق توازن في إتاحة التمويل المناخي لإجراءات التخفيف وإجراءات التكيف؛

(هـ) المعلومات التي توضح كيفية تحسين كل بلاغ من بلاغات فترة السنتين مقارنةً بالبلاغات السابقة، بما في ذلك كيفية الاستجابة لجوانب التحسين المنصوص عليها في المقررات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأطراف ومؤتمر/اجتماع أطراف باريس؛

(1) يرد تجميع وتوليف المعلومات المقدمة في البلاغات الثالثة لفترة السنتين في الوثيقة FCCC/CP/2025/2-FCCC/PA/CMA/2025/3.

(2) المقرر 12/م أت-1، الفقرات 1 و2 و7 و8 و10.

(و) معلومات أكثر تفصيلاً بشأن استراتيجيات تعزيز التمويل المناخي، بما في ذلك من خلال التدخلات العامة[3].

3- وأشار مؤتمر/اجتماع الأطراف في دورته 5 إلى أن عناصر المناقشة في حلقة عمل فترة السنتين الثالثة المعقودة أثناء الدورة بشأن بلاغات فترة السنتين ستستند إلى المعلومات الواردة في التقرير التجميعي والتوليفي الذي أعدته الأمانة بشأن بلاغات فترة السنتين المقدمة في عام 2024 والتقرير الموجز لحلقة العمل الثانية المعقودة أثناء الدورة، بما في ذلك المعلومات المقدمة من الأطراف وفقاً للفقرة 5 من المادة 9 من اتفاق باريس والتي تصب في قياس التقدم المحرز وفقاً للفقرة 6 من المادة 9[4]، حسب الاقتضاء[5].

باء- النطاق

4- يعرض الفصل الثاني أدناه، بعد المقدمة الواردة في الفصل الأول، النتائج الرئيسية لحلقة العمل الثالثة لفترة السنتين المعقودة أثناء الدورة بشأن بلاغات فترة السنتين، يلي ذلك في الفصل الثالث موجز لمناقشات حلقة العمل، فضلاً عن رؤى مستقاة من البلاغات الثالثة لفترة السنتين وآراء بشأن المسائل التي تتطلب توجيهاً سياسياً، بما في ذلك من خلال الحوار الوزاري الرفيع المستوى الثالث لفترة السنتين بشأن التمويل المناخي الذي سيُجرى في الدورة 7 لمؤتمر/اجتماع أطراف باريس.

جيم- معلومات أساسية

1- الأنشطة التحضيرية

5- دعت الأمانة إيلينا بيريرا (هندوراس) وسولومون شونفيلد (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) إلى المشاركة في تيسير حلقة العمل. وبتوجيه من الميسرَيْن المتشاركَيْن، أعدّت الأمانة البرنامج المؤقت قبل انعقاد حلقة العمل[6].

2- الأهداف

6- تمثلت أهداف حلقة العمل فيما يلي:

(أ) تنقيح الأفكار المتعلقة بالفرص والتحديات والدروس التي تضمنتها المعلومات الواردة في البلاغات الثالثة لفترة السنتين؛

(ب) تحديد سمات الحالة العامة لإمكانية التنبؤ بالمعلومات المسبقة المتعلقة بالدعم المالي المقدم إلى البلدان النامية من أجل تنفيذ اتفاق باريس ومدى وضوحها استناداً إلى الدروس المستفادة من البلاغات الثالثة لفترة السنتين؛

(ج) مناقشة الكيفية التي يمكن بها للمعلومات الواردة في بلاغات فترة سنتين أن تساعد في قياس التقدم المحرز في الجهود المرتبطة بالتمويل المناخي من خلال الحصيلة العالمية.

(3) المقرر 13/م أ ت-5، الفقرتان 3 و16.

(4) تنص الفقرة 6 من المادة 9 من اتفاق باريس على أن تراعي الحصيلة العالمية المشار إليها في المادة 14 المعلومات ذات الصلة المقدمة من البلدان المتقدمة الأطراف و/أو هيئات اتفاق باريس بشأن الجهود المتعلقة بالتمويل المناخي.

(5) المقرر 13/م أت-5، الفقرة 13.

(6) يمكن الاطلاع على برنامج حلقة العمل وشرائح العرض والبث الشبكي في: https://unfccc.int/event/third-biennial-in-session-workshop-on-information-to-be-provided-by-parties-in-accordance-with.

دال- المداولات

7- جرت حلقة العمل الثالثة لفترة السنتين المعقودة بشأن بلاغات فترة السنتين في 20 حزيران/يونيه 2025 خلال الدورة الثانية والستين لكل من الهيئتين الفرعيتين. وكان باب المشاركة في حلقة العمل، التي بُثت وقائعها أيضاً عبر شبكة الإنترنت، مفتوحاً أمام الأطراف والمنظمات المراقبة التي حضرت الجلسات.

8- وأدلى بملاحظات افتتاحية كل من ممثل الأمانة، باسم الأمين التنفيذي للاتفاقية الإطارية، والسيد علم الدين مهدييف، ممثل رئاسة الدورة 29 لمؤتمر الأطراف. وبعد تقديم موجز لحلقة العمل من جانب الميسريْن المتشاركيْن، عرضت الأمانة النتائج الرئيسية للتجميع والتوليف اللذين أعدتهما بشأن البلاغات الثالثة لفترة السنتين.

9- وبدأت الجلسة الأولى بمداخلة تمهيدية لممثليْن للأطراف. فتحدثت كريمة أوستادي (إيطاليا) عن تجارب البلدان المتقدمة وما استفادته من دروس في سياق إعداد بلاغات فترة السنتين، بينما تقاسم ذبيان إبراهيم (ملديف) مع الحضور تجارب من منظور البلدان النامية مستقاة من استخدام المعلومات الواردة في بلاغات فترة السنتين. واستُرشد في المناقشات اللاحقة التي أجرتها الأفرقة الفرعية بالأسئلة التالية:

(أ) ماهي التجارب والدروس المستفادة من إعداد واستخدام المعلومات الواردة في البلاغات الثالثة لفترة السنتين، فضلاً عن تقرير التجميع والتوليف، بما في ذلك بشأن كيفية تناول جوانب التحسين وفقاً للمقرر 13/م أت-5؟

(ب) كيف يمكن، في ضوء هذه التجارب والدروس المستفادة، صقل وتحسين بلاغات فترة السنتين؟ وهل من شأن تحديث المعلومات الواردة في مرفق المقرر 12/م أت-1 أن يكون مفيداً في هذا الصدد؟

(ج) ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من البلاغات الثالثة لفترة السنتين لكي يُسترشد ويُستعان بها في قياس التقدم المحرز في سياق الحصيلة العالمية، بما يراعي أحدث المقررات المتخذة؟

10- وقدّم ميسّرا كل من الفريقين الفرعيين تقريراً موجزاً عن النقاط الرئيسية التي انبثقت عن المناقشات، وأعقب ذلك مناقشة مفتوحة بين جميع المشاركين.

11- وخلال الجلسة الثانية، دعا الميسران المتشاركان المشاركين إلى تقاسم آرائهم بشأن المسائل التي يتعين عرضها على الحوار الوزاري الرفيع المستوى الثالث لفترة السنتين بشأن التمويل المناخي، الذي سيُجرى في الدورة 7 لمؤتمر/اجتماع أطراف باريس.

12- واختُتمت حلقة العمل بملاحظات ختامية أدلى بها دافي دي أوليفيرا بايفا بونافيدس، ممثل رئاسة الدورة 30 لمؤتمر الأطراف.

ثانياً- النتائج الرئيسية

13- أقر معظم المشاركين بأن البلاغات الثالثة لفترة السنتين تضمنت تحسناً عاماً مقارنة بالبلاغات الأولى والثانية لفترة السنتين، ورحبوا بجهود الأطراف في إعدادها.

14- وذكر بعض المشاركين أن الإبلاغ الواضح وفي الوقت المناسب عن المستويات المتوقعة للتمويل المناخي يمكّن البلدان النامية من تخطيط استراتيجيات المناخ وتحديد أولويات المشاريع المناخية على نحو أفضل. ويساعد توافر معلومات أكثر تفصيلاً عن التمويل المناخي المتوقع، بحسب المجال المواضيعي والقطاع والمصدر والأداة، في بناء ثقة البلدان النامية وتمكينها من مواءمة خطط تكيفها

الوطنية ومساهماتها المحددة وطنياً مع الدعم المالي المتاح، لا سيما فيما يتصل بالعناصر المشروطة الواردة في مساهماتها المحددة وطنياً.

15- وذكر مشاركون من البلدان المتقدمة أن العديد من مقدمي التمويل المناخي لا يزالون يواجهون صعوبات في توقع تدفقات هذا التمويل بسبب القيود الهيكلية المرتبطة بالجولات الانتخابية وعمليات صنع القرار السياسي وما يرتبط بذلك من إجراءات الميزانية على الصعيد الوطني. وتمنع جولات اعتماد الميزانيات السنوية والميزانيات القصيرة الأجل الأطرافَ من الالتزام بتعهدات مالية متعددة السنوات وتقديم معلومات مسبقة يُضمن عدم تغيُّرها، لا سيما فيما يتعلق بقنوات التمويل المناخي الثنائي.

16- وإذ أقر بعض المشاركين بالطابع المكتمل للتوجيهات المتعلقة بفئات المعلومات التي ينبغي تقديمها في بلاغات فترة السنتين، الواردة في مرفق المقرر 12/م أت-1، اقترحوا تحديث المرفق. وارتأوا، في جملة أمور، تبسيط المعلومات وتشذيبها من أوجه الازدواجية لتعزيز سلاستها وتسلسلها المنطقي، واستيعاب العناصر الكمية والنوعية للهدف الجديد للتمويل الواردة في المقرر 1/م أت-6. وتظل مسألة كفالة إمكانية الوصول العادل للبلدان النامية إلى التمويل المناخي شاغلاً رئيسياً، ويشمل ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. واقترح المشاركون في هذا الصدد تضمين البلاغات اللاحقة لفترة السنتين معلومات أوضح عن الجهود المبذولة للحد من الحواجز التي تعرقل إمكانية الوصول إلى التمويل المناخي عبر القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك في سياق الاستجابة لعناصر الهدف الجديد للتمويل ذات الصلة بإمكانية الوصول إلى هذا التمويل.

17- وثمة تباين في بنية ومستوى تفصيل المعلومات التي تقدمها الأطراف في بلاغاتها لفترة السنتين، مما يجعل من الصعب مقارنة المعلومات المقدمة على نطاق البلاغات وجولات الإبلاغ كافة. وفي سياق تحديث فئات المعلومات التي يتعين على الأطراف تقديمها في بلاغات لفترة السنتين، الواردة في مرفق المقرر 12/م أت-1، اعتبر بعض المشاركين أن استخدام جداول ونماذج مشتركة لعرض المعلومات في بلاغات فترة السنتين، فضلاً عن اعتماد إطار زمني موحد للإبلاغ عن توقعات التمويل المناخي، يمكن أن يعززا إمكانية المقارنة وييسرا تصنيف معلومات بلاغات فترة السنتين، وسلّموا بالحاجة إلى إتاحة مرونة للأطراف تسمح لها بتقديم المعلومات حسب توافرها.

18- وعلى الرغم من التحسينات التي أُدخلت على المعلومات الواردة في بلاغات فترة السنتين على مدى جولات الإبلاغ، لا تزال المعلومات شحيحة فيما يتعلق بحصص تدفقات التمويل المناخي المتوقع المخصص لدعم التكيف ولجهود مواجهة الخسائر والأضرار، وكذلك فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتحقيق التوازن بين التمويل المخصص للتكيف والتمويل المخصص للتخفيف. واقترح بعض المشاركين أن تتضمن بلاغات فترة السنتين في المستقبل مزيداً من المعلومات عن الدعم القائم على المنح المخصص للتكيف ومواجهة الخسائر والأضرار، فضلاً عن معلومات عن التغطية الجغرافية للدعم المالي المزمع تقديمه.

19- وتمثل بلاغات فترة السنتين مدخلات مهمة للعمليات والأهداف المتعددة الأطراف المتوخاة من إطار اتفاق باريس، لا سيما فيما يتعلق بالحصيلة العالمية، والهدف العالمي المتعلق بالتكيف، والهدف الجديد للتمويل. وأكد العديد من المشاركين أن بلاغات فترة السنتين يمكن أن تتيح لعملية استخلاص الحصيلة العالمية الثانية منظوراً يستشرف التقدم الجماعي المحرز في مجال التمويل المناخي.

ثالثاً- موجز مناقشات حلقة العمل

ألف- الجلسة الأولى: العناصر المستقاة من البلاغات الثالثة لفترة السنتين

1- العرض المقدم من ممثل الأمانة بشأن تجميع وتوليف البلاغات الثالثة لفترة السنتين

20- بلغ عدد بلاغات فترة السنتين المقدمة في جولة الإبلاغ الثالثة – حتى 13 حزيران/يونيه 2025، 12 بلاغاً، تضمنت معلومات وردت من 38 طرفاً، بما في ذلك المفوضية الأوروبية[7]. ويمثل ذلك زيادة في تقديم هذه البلاغات، إذ زاد عدد الأطراف التي قدمت معلومات مقارنة بالجولة السابقة بثلاثة أطراف، اثنان منها قدما معلومات للمرة الأولى. ومن بين الأطراف الـ 38، ذكرت 5 أطراف صراحةً أنها أبلغت المعلومات على أساس طوعي.

21- ويقدم التجميع والتوليف الذي أعدّته الأمانة للبلاغات الثالثة لفترة السنتين لمحة عامة عن الأطر الزمنية لتقديم الدعم المالي المتوقع وفق ما أبلغ عنه 27 طرفاً بصورة إجمالية. وشملت الأطر الزمنية الأكثر تواترا في البلاغات الثالثة لفترة السنتين الفترتين 2021-2025 و2022-2025، إضافة إلى أطر زمنية أقل تواترا غطت الفترتين 2021-2026 و2024-2027. ومن بين الأطراف الـ 27 السالفة الذكر، أبلغت 10 أطراف عن المستويات التي تتوقع تحقيقها على أساس سنوي بحلول سنة مستهدفة، وأبلغت 9 أطراف عن توقعات سنوية تغطي فترة زمنية محددة، في حين أبلغت 8 أطراف عن مستوى تراكمي متوقع يغطي إطاراً زمنياً محدداً.

22- ويعرض التجميع والتوليف اتجاهات المستويات المتوقعة للتمويل المناخي الواردة في بلاغات فترة السنتين الأول والثاني والثالث. وفي حين أن 4 أطراف أبلغت عن ارتفاع لمستوياتها المتوقعة بين البلاغين الأول والثاني، وبين الثاني والثالث، حافظ 11 طرفاً على نفس المستوى بين البلاغين الثاني والثالث، بينما أبلغت خمسة أطراف عن مزيج يجمع بين الارتفاع والتراجع في توقعات فترات الإبلاغ.

23- ومن بين الأطراف الـ 10 التي قدّمت معلومات عن حالة المستويات المتوقعة لتمويلاتها المناخية المبلغ عنها في البلاغات السابقة لفترة السنتين، حقق طرفان المستويات المتوقعة في عامي 2023 و2024، وتجاوز طرف واحد هدفه لعام 2025 في عام 2022 لكنه تراجع عن هذا المستوى في عام 2023، بينما لم يحقق طرف آخر هدفه لعام 2022. وقدمت ثلاثة أطراف معلومات عن المستويات السنوية المتوقعة للتمويل المناخي على مدى إطار زمني متعدد السنوات، وتجاوزت الأطراف الثلاثة جميعها المستويات السنوية المتوقعة كل عام.

2- مداخلة تمهيدية

(أ) التجربة المكتسبة في إعداد بلاغات فترة السنتين

24- في المداخلة التمهيدية، استندت ممثلة البلدان المتقدمة إلى تجربة إيطاليا والاتحاد الأوروبي في تقديم معلومات مسبقة عن التمويل المناخي. وأبرزت الممثلة أن إعداد بلاغات فترة السنتين يتطلب تنسيقًا كبيرًا بين الوزارات والوكالات، وأن هذا التنسيق تحسن بمرور الوقت. وأشارت إلى التقدم المحرز في تقاسم المعلومات الكمية والنوعية على حد سواء، لكنها أقرت بأن إتاحة توقعات متعددة السنوات للتمويل المناخي لا يزال يمثل تحدياً بسبب اختلاف الأطر الزمنية لجولات اعتماد الميزانيات الوطنية وبسبب

(7) يحتوي بلاغ فترة السنتين الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي على تقارير واردة من 26 دولة عضو ومن المفوضية الأوروبية. التجميع والتوليف إلى الأطراف التي قدمت بلاغها الثالث لفترة السنتين أو قدمت معلومات في هذا السياق وكذلك إلى المفوضية الأوروبية.

الجولات الانتخابية وعمليات صنع القرار في مختلف البلدان. وسلطت الضوء على حالة إيطاليا باعتبارها بلداً يطبق إطار عمل مدته ثلاث سنوات فيما يتعلق بالمخصصات الإرشادية للميزانية، الأمر الذي يقترن بموافقات سنوية صادرة عن البرلمان. وعرضت المتدخلة أيضاً كيف يخصَّص التمويل المناخي في إيطاليا وفقاً لاحتياجات البلدان النامية الواردة في خططها وسياساتها الوطنية وما يستشف من الحوارات التي تُجرى مع الشركاء من البلدان النامية. ومع ذلك، لا تزال التعهدات المتعددة السنوات، مثل تلك المعلنة خلال دورات تجديد موارد الكيانات التشغيلية للآلية المالية وميزانيات التعاون الإنمائي المركزي، تشكل مصادر موثوقة نسبياً للمعلومات المتعلقة بالمستويات المتوقعة للتمويل المناخي.

25- وأقرّت الممثلة بأن الاسترشاد بالدروس المستفادة من البلاغين الأول والثاني لفترة السنتين قد أتاح إدخال تحسينات على الإبلاغ في الجولة الثالثة لتقديم بلاغات فترة السنتين. وشكلت جوانب التحسين التي حددت في الدورة 5 لمؤتمر/اجتماع أطراف باريس عناصر رئيسية أسهمت في تعزيز التنسيق الداخلي واستصدار معلومات أكثر تفصيلاً من الإدارات الحكومية.

26- وفي معرض إشارة المتحدثة إلى مرفق المقرر 12/م أت-1، شددت على الطابع المكتمل للمعلومات الواردة فيه، لكنها أقرت بأن إعادة تنظيم المعلومات يمكن أن تعزز سلاسة بلاغات فترة السنتين وتسلسلها المنطقي.

(ب) التجربة المكتسبة في استخدام المعلومات الواردة في بلاغات فترة السنتين

27- لاحظ ممثل البلدان النامية أنه على الرغم من بعض التحسينات التي طرأت على الجولة الثالثة لتقديم بلاغات فترة السنتين، لا تزال هناك تحديات كثيرة تعرقل استخدام المعلومات الواردة في بلاغات فترة السنتين استخداماً فعالاً من أجل إثراء عمليات التخطيط الوطني. وتتسم العديد من بلاغات فترة السنتين بأنها تتضمن معلومات عامة للغاية وتعهدات تمويل مناخي متجاوزة، وبمحدودية ما تورده من معلومات مسبقة عن التمويل المناخي. وبالنظر إلى أن هذا القصور في إيراد معلومات واضحة وقريبة الأجل يجعل من الصعب على البلدان النامية التخطيط لإجراءات مناخية فورية، فقد شدد الممثل على أهمية توفير معلومات عن التمويل المناخي تغطي الأجل القريب، وتحديداً السنة أو السنتين القادمتين.

28- وتُقدم في بلاغات فترة السنتين معلومات محدودة عن توفير التمويل العام والتمويل القائم على المنح لأغراض التكيف، لا سيما من الناحية الكمية، مما يجعل من التتبع عملية صعبة، لا سيما في ظل النقص الحاصل بوجه خاص في معلومات التمويل المخصص لمواجهة الخسائر والأضرار. ويحد ذلك من قدرة البلدان النامية على استخدام بلاغات فترة السنتين لإثراء التخطيط والإجراءات على الصعيدين الوطني والقطاعي. وأقر الممثل بالتحديات التي تواجهها البلدان المتقدمة الأطراف في إعداد بلاغات فترة السنتين، ومن ذلك التحديات المشار إليها في الفقرة 24 أعلاه، لكنه دعا البلدان المتقدمة الأطراف إلى بذل المزيد من الجهود للتغلب على هذه العوائق نظراً لحاجة البلدان النامية إلى تعزيز الوضوح والقدرة على التنبؤ بالتمويل المناخي.

29- وشدد الممثل على الحاجة إلى معلومات أكثر وضوحاً وتوحيداً بشأن التمويل المناخي المتوقع، إلى جانب مزيد من المعلومات المصنفة حسب الموضوع ومصدر الأموال والأداة المالية والتغطية الجغرافية، ودعا إلى الامتناع عن تضمين التقارير تعهدات مالية متجاوزة. واعتبر بناء على ذلك أنه يجب على البلدان المتقدمة الأطراف أن تحدد في البلاغات اللاحقة لفترة السنتين كيفية كفالة التوازن بين تمويل التكيف والتخفيف، مع مراعاة الاستراتيجيات القطرية واحتياجات وأولويات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

30- ودعا الممثل إلى النظر في تحديث مرفق المقرر 12/م أت-1 في الدورة 7 لمؤتمر/اجتماع أطراف باريس استناداً إلى ما اكتسب حتى الآن من تجربة ودروس مستفادة من الجولات الثلاث لتقديم بلاغات فترة السنتين، مع مراعاة العناصر النوعية والكمية للهدف الجديد للتمويل.

3- مناقشات الأفرقة الفرعية

(أ) التجربة المكتسبة، بما في ذلك التحديات والدروس المستفادة، من إعداد واستخدام المعلومات الواردة في البلاغات الثالثة لفترة السنتين، وكذلك من التقرير التجميعي والتوليفي

31- من التحديات الرئيسية التي أعرب عنها المشاركون الذين يمثلون البلدان المتقدمة الأطراف، استناداً إلى تجربتهم في تقديم التمويل المناخي، محدودية القدرة على تقديم معلومات متعددة السنوات بشأن توقعات التمويل المناخي بسبب جولات اعتماد الميزانيات السنوية. وتطرح الجولات الانتخابية أيضًا تحديات إضافية تعيق توفير معلومات مسبقة عن التمويل المناخي بسبب الظروف غير المتوقعة أو التغييرات الحكومية التي قد تستلزم إدخال تنقيحات على الميزانية.

32- وناقش المشاركون الحاجة إلى تحقيق التوازن بين احتفاظ مقدمي التمويل المناخي بالمرونة اللازمة للاستجابة للظروف غير المتوقعة، مثل الكوارث الطبيعية التي تواجهها البلدان النامية، ومد البلدان النامية بمعلومات مفصلة ودقيقة عن توقعات التمويل المناخي. وإضافة إلى ذلك، أشار المشاركون إلى أن الأطر الزمنية لدورات تخطيط المشاريع في البلدان المانحة والبلدان الشريكة لا تتوافق دائماً.

33- وعلى الرغم من بعض التحسينات التي طرأت في السنوات الأخيرة، أبرز بعض المشاركين من البلدان المتقدمة الأطراف أن تنسيق وجمع المعلومات التطلعية المتعلقة بالتمويل المناخي من مختلف الوزارات والوكالات لا يزال يشكل تحدياً رئيسياً، مما يجعل من الصعب تقديم رقم إجمالي وطني للتمويل المناخي المزمع تقديمه.

34- وشملت التحديات التي حُدِّدت من منظور مستخدمي المعلومات الواردة في بلاغات فترة السنتين مسألة عدم التطابق بين مبالغ التمويل المناخي المبلغ عنه والمبالغ الفعلية المصروفة.

35- وسلط بعض المشاركين الضوء على التحديات المتعلقة بالمنهجيات والنهج المستخدمة في إعداد بلاغات فترة السنتين. واعتبر البعض أن منهجية مؤشر ريو، التي وضعتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ويستخدمها معظم مقدمي التمويل المناخي في بلاغاتهم لفترة السنتين، تنطوي على إشكال لأنها لا تغطي سوى تمويل التخفيف والتكيف وتستبعد التمويل المخصص للتصدي للخسائر والأضرار. وعلاوة على ذلك، أشار البعض إلى أن عدم وجود تعريف مشترك للتمويل المناخي يجعل من الصعب مقارنة معلومات التمويل المناخي. وفي هذا السياق، أكد بعض المشاركين الحاجة إلى الاتفاق على تعريف مشترك للتمويل المناخي من أجل إتاحة مقارنة معلومات هذا التمويل، وقياس التقدم المحرز في تقديمه، وكفالة أن يكون التمويل المناخي "جديداً وإضافياً"، وتجنب الحساب المزدوج. وإذ سلّم العديد من المشاركين بصعوبة الاتفاق على تعريف مشترك للتمويل المناخي، أو على فهم مشترك لما لا يشكل تمويلاً مناخياً، فقد أقروا بأن هذا الأمر يتجاوز نطاق المناقشة المتعلقة ببلاغات فترة السنتين.

36- وأعرب بعض المشاركين عن شواغل بشأن توقعات التمويل المناخي التي تُقدم بعملات مختلفة وعلى مستوى المشاريع، الأمر الذي قد لا يكون مفيداً من منظور المستخدم.

37- وأُثيرت أيضاً شواغل بشأن ما لوحظ من نقص في الطموح المعروض في البلاغات الثالثة لفترة السنتين، وأُشير إلى أن أربعة أطراف فقط أبلغت عن زيادة في المستويات المتوقعة لتمويلها المناخي في

الفترات الفاصلة بين البلاغات الأولى والثانية لفترة السنتين والبلاغات الثانية والثالثة لفترة السنتين. وأكد بعض المشاركين أن البلاغات الثالثة لفترة السنتين ركزت أكثر من اللازم على تعبئة المصادر الخاصة للتمويل المناخي ولم تركز بما فيه الكفاية على التمويل المناخي العام والقائم على المنح.

38- وفيما يتعلق بالدروس المستفادة، أكد العديد من المشاركين أن وضوح معلومات التمويل المناخي تسهل على البلدان النامية وضع خطط وإجراءات وطنية. وينبغي أن تحدد هذه المعلومات المجالات المواضيعية والقطاعية التي سيغطيها مقدمو التمويل المناخي. واقترح بعض المشاركين إشراك البلدان النامية على نحو أوثق في تحديد كيفية تخصيص الموارد المالية لضمان توافقها مع احتياجاتها وأولوياتها.

39- وسلم أحد المشاركين بصعوبة تقديم توقعات دقيقة للتمويل المناخي، لكنه اقترح أن يحرص مقدمو التمويل المناخي على الإبلاغ بوضوح عن القطاعات والمجالات المواضيعية ذات الأولوية التي يتعين تخصيص أموالهم لها، لأن من شأن ذلك أن يتيح مزيداً من الوضوح للبلدان النامية.

40- وتطرق المشاركون إلى العوائق التي تحد من قدرة البلدان المتقدمة الأطراف على تقديم المزيد من المعلومات الاستشرافية بشأن التمويل المناخي، بما في ذلك خطر التعرض لضغط سياسي في حال عدم الوفاء بالتعهد. وبدلاً من الخوض في سردية النجاح أو الفشل، أوصى المشاركون بضرورة الإشادة بالتخطيط الطموح والتطلعي بدلاً من تثبيطه.

41- ونظر المشاركون في التجميع والتوليف الذي أعدته الأمانة للبلاغات الثالثة لفترة السنتين. وعلق بعض المشاركين على أن التقرير يمكن أن يُضَمَّن عرضاً أكثر توليفاً لاتجاهات الدعم المالي المبلغ عنها في بلاغات فترة السنتين. وأقر العديد من المشاركين بالتحسينات التي أدخلت على التجميع والتوليف الثالث مقارنة بالتقرير السابق، بما في ذلك عرضه لمعلومات أكثر تفصيلاً، وقدموا توصيات لزيادة تحسين تقارير التجميع والتوليف اللاحقة، بما في ذلك من حيث ما يلي:

(أ) عرض كيفية استجابة الأطراف على نحو أوضح لمجالات التحسين التي حددها مؤتمر الأطراف ومؤتمر/اجتماع أطراف باريس والتي يمكن تفصيلها في فرع مخصص لذلك؛

(ب) استخدام رسوم بيانية يسهل قراءتها وفهمها من أجل تقديم تمثيل مرئي للمعلومات الواردة في بلاغات فترة السنتين؛

(ج) تجميع المعلومات المعروضة في بلاغات فترة السنتين بالقدر الممكن وذلك مثلاً بحسب الموضوع والقطاع ومصدر الأموال والأداة المالية والمنطقة الجغرافية، حيثما كانت هذه المعلومات متاحة.

(ب) صقل وتحسين بلاغات فترة السنتين وفئات المعلومات التي ينبغي تقديمها في بلاغات فترة السنتين الواردة في مرفق المقرر 12/م أت-1

42- حصل تفاهم بين المشاركين على الحاجة إلى زيادة تعزيز إمكانية التنبؤ بمعلومات الدعم المالي الموجهة لتنفيذ اتفاق باريس ووضوحها، بما في ذلك عن طريق تبسيط المعلومات التي يُسترشد بها في إعداد بلاغات فترة السنتين الواردة في مرفق المقرر 12/م أت-1.

43- وإذ سلم بعض المشاركين بالطابع المكتمل للمرفق، فقد اقترحوا تبسيط المعلومات وتبويبها وحذف أوجه الازدواجية منها لتعزيز سلاسة بلاغات فترة السنتين وتسلسلها المنطقي. واقترح بعض المشاركين أيضاً تنقيح المرفق بهدف تعزيز توحيد المعلومات على نطاق بلاغات فترة السنتين وتيسير تجميع البيانات والمعلومات المبلغ عنها، وذلك مثلاً عن طريق اعتماد استخدام نماذج أو جداول مشتركة، وسلم هؤلاء المشاركون بالحاجة إلى الحفاظ على المرونة اللازمة التي تتيح للأطراف تقديم المعلومات حسب توافرها.

44- واعتبر بعض المشاركين أن أحد الجوانب التي يمكن توحيدها على نطاق بلاغات فترة السنتين هو الإطار الزمني لهذه البلاغات، واقترحوا اتباع إطار زمني مدته خمس سنوات تماشياً مع المساهمات المحددة وطنياً والحصيلة العالمية، مؤكدين أهمية الحفاظ على المرونة اللازمة التي تتيح للأطراف مواءمة أطرها الزمنية مع جولات اعتماد ميزانياتها الوطنية وجولاتها البرلمانية ودورات تخطيط المشاريع في البلدان النامية.

45- واقترح بعض المشاركين أن تُراعى، عند تحديث المرفق، الأحكام الواردة في المقرر 1/م أت-6، التي تغطي العناصر الكمية والنوعية للهدف الجديد للتمويل من أجل دعم تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الجديد للتمويل، فضلاً عن الأهداف والغايات الأخرى، مثل الهدف العالمي المتعلق بالتكيف ومضاعفة تمويل التكيف[8]. وبالنظر إلى الطابع المكتمل للأحكام المتعلقة بإمكانية الوصول إلى التمويل المناخي التي ترد في مقرر الهدف الجديد للتمويل، شدد العديد من المشاركين على رغبتهم في تحديد أفضل السبل التي يمكن للأطراف من خلالها الإبلاغ عن المعلومات المسبقة بشأن تعزيز إمكانية الوصول إلى التمويل المناخي.

46- وناقش بعض المشاركين أهمية تعزيز إمكانية الوصول إلى التمويل المناخي، بما في ذلك من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، وأشاروا إلى أن الاشتراطات الموحدة لإمكانية الوصول المفروضة من أعلى إلى أسفل يمكن أن تقوض النُّهج التي تقودها البلدان، بالنظر إلى أن الظروف الوطنية والترتيبات المؤسسية يمكن أن تختلف من بلد نامٍ إلى آخر. ولتعزيز إمكانية الوصول إلى مصادر التمويل الثنائي، اقترح أحد المشاركين تضمين البلاغات اللاحقة لفترة السنتين معلومات عن الإدارات أو الوكالات الوطنية الرئيسية المسؤولة عن تقديم الدعم الثنائي، بما في ذلك معلومات الاتصال بها وأولوياتها المواضيعية وقطاعاتها ومصادر تمويلها وأدواتها المالية.

47- واقترح أحد المشاركين الحد من أوجه ازدواجية المعلومات في تلك التقارير، مُسلِّما بالترابط بين المعلومات المسبقة التي يتعين إدراجها في بلاغات فترة السنتين والمعلومات اللاحقة التي يتعين إدراجها في تقارير الشفافية لفترة السنتين وفقاً للطرائق والإجراءات والمبادئ التوجيهية لإطار الشفافية المعزز للإجراءات والدعم المشار إليه في المادة 13 من اتفاق باريس[9].

48- وتطرق بعض المشاركين أيضاً إلى فئات المعلومات التي يمكن تضمينها في بلاغات فترة السنتين، بما في ذلك ما يلي:

(أ) الإطار الزمني لتقديم التمويل المناخي، الذي يمكن تحديده من خلال تقديم معلومات مسبقة متعلقة بالسنتين اللاحقتين والتعبير عنه بمخصصات أكثر تحديداً للسنة المقبلة وبمبلغ إرشادي للسنة التالية؛

(ب) التغطية الجغرافية للتمويل المناخي، لتبديد مخاوف بعض المشاركين إزاء ما يتصورونه من إعطاء الأولوية لبعض المناطق على حساب مناطق أخرى؛

(ج) معلومات أكثر تفصيلاً بشأن الأدوات المستخدمة لتقديم التمويل المناخي، لا سيما فيما يتعلق بالموارد العامة والقائمة على المنح المخصصة للتكيف ومواجهة الخسائر والأضرار وتلك الموجهة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(8) المقرر 1/م أت-3، الفقرة 18.

(9) المقرر 18/م أت-1، المرفق.

(د) مزيد من الوضوح في الكيفية التي تهدف بها الأطراف إلى ضمان التوازن في التمويل بين التكيف والتخفيف، مع مراعاة الاستراتيجيات القطرية واحتياجات وأولويات البلدان النامية؛

(هـ) معلومات عن تمويل مواجهة الخسائر والأضرار، مع الإقرار بالصعوبة التي قال أحد الأطراف إنه يواجهها في توفير هذه المعلومات بسبب عدم وجود تعريف مشترك للتمويل المتعلق بالخسائر والأضرار؛

(و) معلومات نوعية عن إمكانية الوصول إلى التمويل المناخي والجهود المبذولة لتعزيز الإدماج وتوسيع نطاق منافع التمويل المناخي لتشمل المجتمعات والفئات السريعة التأثر.

49- وتشمل التوصيات الأخرى لتعزيز وضوح المعلومات المتعلقة بالتمويل المناخي التي اقترحها بعض المشاركين ما يلي:

(أ) ضمان أن تكون بلاغات فترة السنتين متوافقة مع الخطط الوطنية للبلدان النامية، لا سيما مساهماتها المحددة وطنياً وخطط تكيفها الوطنية؛

(ب) زيادة تعزيز التنسيق والتعاون بين الوزارات والوكالات في البلدان التي تقدم التمويل المناخي لكفالة تقديم توقعات أكثر دقة للتمويل المناخي؛

(ج) تشجيع الأطراف الأخرى التي تقدم الدعم المالي إلى البلدان النامية على أن تقدم طوعاً بلاغات لفترة السنتين من أجل إتاحة صورة أشمل للتدفقات المالية الموجهة للمناخ.

(ج) عمليات الاتفاقية الإطارية التي يمكن أن تسترشد ببلاغات فترة السنتين.

50- شددت عدة أطراف على أنه ينبغي تعزيز بلاغات فترة السنتين من أجل توفير معلومات أكثر وجاهة وأحسن توقيتاً بشأن توقعات التمويل المناخي ليُسترشد بها في قياس التقدم الجماعي المحرز في جهود التمويل المناخي على الصعيد المتعدد الأطراف.

51- وأقرّ العديد من المشاركين بأن بلاغات فترة السنتين يمكن أن تؤدي دوراً حاسماً في إثراء العمليات الأخرى للاتفاقية، لا سيما عملية استخلاص الحصيلة العالمية، وغير ذلك من الأهداف مثل الهدف العالمي المتعلق بالتكيف والهدف الجديد للتمويل.

52- وفي أفق الحصيلة العالمية الثانية المقبلة، تناول بعض المشاركين دور بلاغات فترة السنتين في قياس التقدم المحرز في جهود التمويل المناخي، وشددوا على أهمية الاستفادة من الدروس المستخلصة من الحصيلة العالمية الأولى، بما في ذلك فيما يتعلق بتحسين كيفية جمع المعلومات وعرضها. وفي هذا السياق، أكد بعض المشاركين الترابط بين الطموح والدعم، وأشاروا إلى أن طموح البلدان النامية في إجراءات التخفيف والتكيف ينبغي أن يحدده مستوى الدعم المالي الذي سيُقدم إليها. وسلط بعض المشاركين الضوء على أن الحصيلة العالمية يمكن أن تتيح أرضية للاعتراف بالطموح وتعزيزه من خلال الإشادة بالتعهدات المالية الطموحة، ومن ثم الابتعاد عن ثنائية النجاح أو الفشل.

53- وأشار بعض المشاركين إلى أهمية تتبع اتجاهات التمويل المناخي من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء، نظراً إلى ظهور علامات تدل على انخفاض التدفقات الثنائية وانعدام اليقين الذي يحيط بمستقبل التمويل المتعدد الأطراف.

54- واقترح بعض المشاركين أن تتناول الحصيلة العالمية الثانية المعلومات المتعلقة بالمستويات الإجمالية المتوقعة للتمويل المناخي مقارنة باحتياجات التمويل المناخي في البلدان النامية من أجل كفالة واقعية عمليات التخطيط وتواؤمها مع التمويل المناخي المزمع تقديمه. غير أن المشاركين أقروا بأن هذا

الأمر قد يكون صعباً بسبب اختلاف مستويات التفصيل في المعلومات المقدمة في بلاغات فترة السنتين. وسلّط مشاركون آخرون الضوء على أن بلاغات فترة السنتين يمكن أن تقدم منظوراً استشرافياً للمشهد العام للتمويل المناخي، وهو ما من شأنه أن يكمل المعلومات السابقة المتعلقة بالتمويل المناخي وتدفقات الاستثمار المبلغ عنها لتيسير تقييم التقدم الجماعي المحرز في مجال التمويل المناخي.

باء- الجلسة الثانية: تحديد عناصر المنظور السياسي

55- أكد العديد من المشاركين أن الحوار الوزاري الرفيع المستوى لفترة السنتين الذي يُجرى بشأن التمويل المناخي في إطار الاتفاقية الإطارية يتيح فرصة لتعزيز تقديم التوجيه السياسي اللازم لتعزيز شفافية التمويل المناخي وإمكانية التنبؤ به وفعاليته بما يتماشى مع أهداف اتفاق باريس. وعلى وجه التحديد، أكد بعض المشاركين أنه ينبغي للوزراء أن يسلموا بالتقدم المحرز في تحسين بلاغات فترة السنتين منذ تقديمها لأول مرة، على الرغم مما يُلاحظ من ثغرات في المعلومات، وأن يغتنموا فرصة الحوار للتوصل إلى تفاهم سياسي مشترك بشأن الإجراءات التي يمكن اتخاذها لزيادة إمكانية التنبؤ بالتمويل المناخي من خلال تعزيز المعلومات المسبقة المتعلقة به.

56- وتشمل المسائل التي ارتأى المشاركون عرضها على الحوار الوزاري الرفيع المستوى المتعلق بالتمويل المناخي الذي سيُجرى في الدورة 7 لمؤتمر/اجتماع أطراف باريس ما يلي:

(أ) كفالة توفير توقعات أدق بشأن التمويل المناخي، بما يشمل تعهدات إرشادية متعددة السنوات للدعم المالي المزمع تقديمه، مصنفة بحسب الموضوع والقطاع والمنطقة الجغرافية والقناة والمصدر والأداة؛

(ب) تحسين جودة معلومات بلاغات فترة السنتين ودقتها وسهولة استخدامها، وذلك مثلاً من خلال اعتماد صيغ ومنهجيات موحدة، واستخدام إطار زمني مشترك للتوقعات المالية وتحديد عملة وتعريف التمويل المناخي لإتاحة إمكانية المقارنة بين البلاغات وتصنيف المعلومات؛

(ج) كفالة توافق التمويل المناخي المزمع تقديمه مع احتياجات وأولويات البلدان النامية المبينة في خطط تكيفها الوطنية ومساهماتها المحددة وطنياً، لا سيما العناصر المشروطة في التزاماتها المحددة وطنياً والاحتياجات المتعلقة بالتكيف ومواجهة الخسائر والأضرار؛

(د) تعزيز التوازن في تخصيص التمويل المناخي بين التخفيف والتكيف، بما يشمل التزامات محددة بزيادة تمويل التكيف وتتبع التقدم المحرز في تحقيق التوازن بين تمويل التخفيف والتكيف؛

(هـ) تعزيز التوازن في تخصيص التمويل المناخي بين المناطق الجغرافية؛

(و) كفالة قابلية المقارنة والاتساق بين المعلومات المسبقة ومعلومات التمويل المناخي اللاحقة لتحسين الشفافية والاتساق والمساءلة عن تقديم التمويل المناخي؛

(ز) النظر في إدخال عملية استعراض أو تقييم رسمية لبلاغات فترة السنتين بموجب إطار الشفافية المعزز؛

(ح) تقديم معلومات أكثر تفصيلاً عن الجهود المبذولة لتبسيط إجراءات إمكانية الوصول إلى التمويل المناخي من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك تلك المبينة في المقرر 1/م أت-6، وتحديد أفضل الممارسات للحد من الحواجز التي تعترض إمكانية وصول البلدان النامية إلى التمويل المناخي، بما يشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ط) توضيح التحديات المرتبطة بمتطلبات الميزانية والمتطلبات التشريعية التي تطرح في سياق تخصيص واعتماد مدفوعات التمويل العام المتعلق بالمناخ، بهدف تحديد الحلول الممكنة لمواءمة إعداد وتقديم بلاغات فترة السنتين مع دورات الميزانيات الوطنية من أجل تحسين موثوقية التوقعات وتعزيز تكامل تخطيط التمويل المناخي مع العمليات المالية المحلية؛

(ي) تشجيع وتحفيز البلدان النامية التي تقدم التمويل المناخي على تقديم بلاغات لفترة السنتين طوعاً من أجل تكوين صورة شاملة عن تدفقات واحتياجات التمويل المناخي على الصعيد العالمي، بما في ذلك عن طريق تحديد العوائق التي تمنع الأطراف التي تقدم التمويل المناخي من تقديم بلاغات لفترة السنتين؛

(ك) كفالة أن يكون التمويل المناخي الذي يُبلّغ عنه باعتباره "جديداً وإضافياً" تمويلاً يُضاف إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، واعتماد صيغة واضحة تبين الدعم القائم على المنح مقارنة بالدعم القائم على القروض، لا سيما فيما يتعلق بالتكيف ومواجهة الخسائر والأضرار؛

(ل) دعم الجهود الرامية إلى تحسين إمكانية الوصول إلى التمويل الخاص وتعبئة التمويل الخاص، مع كفالة الإبلاغ عن تعبئة التمويل الخاص بشفافية، وتجنب الاعتماد المفرط على الأدوات المُولِّدة للديون، والحرص على التوافق مع أولويات التنمية المستدامة للبلدان النامية؛

(م) تحديد ترتيبات عادلة لتقاسم الأعباء بين البلدان المتقدمة الأطراف، لا سيما في سياق تحقيق الهدف الجديد للتمويل؛

(ن) استكشاف أساليب للربط بين المناقشات المتعلقة بالإبلاغ عن معلومات مسبقة بشأن التمويل المناخي والمناقشات المتعلقة بجعل تدفقات التمويل متسقة مع مسارات التنمية المنخفضة الانبعاثات والقدرة على تحمل تغير المناخ.